Edraak Foundation for
Development And Equality
EFDE

مؤسسة المرأة الجديدة
New Woman Foundation

إتجاهات الرأي العام
حول جرائم قتل النساء

نظرة على اتجاهات الرأي العام في

جرائم قتل النساء بالمجال العام

إعداد[1]

أمل صقر منار عبد العزيز مني حميدة

[1] اعتمدت هذة الورقة في إعدادها على التعاون المشترك بين مؤسسة المرأة الجديدة ومؤسسة إدراك للتنمية والمساواة

مدخل:

تهدف الورقة إلى رصد وتوثيق بعض من اتجاهات الرأي العام بمختلف وسائل التواصل الاجتماعي في جرائم قتل لنساء وفتيات في المجال العام في فترات متفاوتة ونطاق جغرافي مختلف ومدى تفاعل وتعاطي الجمهور والمؤثرين المجتمعيين مع تلك الجرائم بالسلب أو الإيجاب مما يعطي صورة وانعكاس لاتجاهات وفكر المجتمع وتعاطيه مع قضايا قتل النساء والفتيات، حيث تهدف الورقة البحثية إلى رصد أغلب الأراء والأفكار المتشددة التي انطلقت بعد كل جريمة مؤيدة ومتعاطفة مع الجناة ومبررة لجرائم قتل النساء والفتيات، والآراء والأفكار المناهضة للعنف وجرائم قتل النساء والفتيات والتحريض عليها سواء من قبل أفراد بالمجتمع أو مجموعات/ حركات / جمعيات/ مؤسسات نسوية وحقوقية، ومؤثرين مجتمعين (رجال دين/دعاة، إعلاميين، شخصيات عامة).

وذلك في ظل تصاعد وتيرة جرائم العنف ضد النساء والفتيات خلال السنوات الماضية في المجالين العام والخاص، والتي أصبحت ملحوظة بشكل كبير منذ جائحة كوفيد-19 وما بعدها، حيث سجل مرصد جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات الصادر عن مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة ارتفاع بوتيرة مضاعفة في معدلات جرائم قتل النساء والفتيات في المجالين العام والخاص على مدار الأربعة سنوات الماضية(2020-2023)، حيث سجل المرصد عام 2020 عدد 165 جريمة قتل لنساء وفتيات سواء على يد أحد أفراد الأسرة أو شريك حالي أو سابق، وفى عام 2021 سجل عدد 296 جريمة، أما في عام 2022 فسجل 301 جريمة قتل، أما في عام 2023 فقد سجل التقرير خلال النص الأول من العام عدد 158 واقعة قتل لنساء وفتيات بسبب العنف داخل الأسرة او المجال العام.

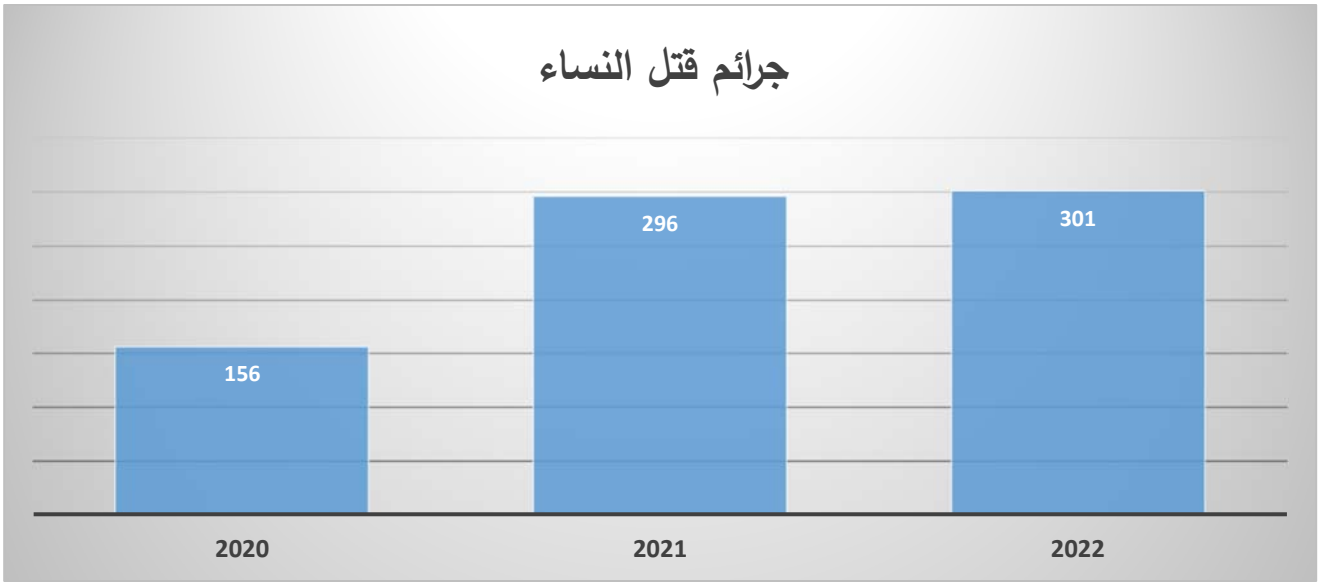

المنهجية:

تم التطبيق على عينة قصدية هادفة لرصد اتجاهات الرأي العام، وتم اختيار ثلاث فتيات يمثلن ٣ مجتمعات مختلفة في جرائم قتل النساء (الغربية، الشرقية، القاهرة) اعتبرت قضاياهن رأي عام أثرت وحركت المجتمع، والضحايا هن: نيرة أشرف، سلمى بهجت، نورهان حسين، تم اختيار الفتيات الثلاثة لأنهن قتلن علنا في وضح النهار بسبب رفضهن الزواج من الجناة أو الاستمرار في العلاقة.

- اعتمدت الورقة على رصد عدد من مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، اكس، انستجرام، لينكد إن) باستخدام عدد من الكلمات المفتاحية وتتبع الهشتاجات، مثل: هاشتاج نيرة أشرف، محمد عادل، فتاه المنصورة، فتاة الشرقية، سلمى بهجت، نورهان حسين، قتل الفتيات، وذلك لرصد التفاعل على الهاشتاج والتعليقات المتعاطفة مع الضحية أو مع الجناة.
- كما اعتمدت الورقة أيضا على محركي البحث جوجل ويوتيوب باستخدام مجموعة من الكلمات المفتاحية، مثل نيرة أشرف، سلمى بهجت، نورهان حسين، فتاه المنصورة، فتاة الشرقية، حملات إعلامية نيره أشرف، حملات اليكترونية نيرة أشرف، حملات إلكترونية نورهان حسين، وذلك لرصد الفيديوهات والرسائل القصيرة التي قدمتها نسويات مدافعات أو نشطاء محافظين أو رجال دين وإعلاميين.

محاور الرصد المعتمدة بالورقة:

- **رصد اتجاهات الرأي العام من خلال تفاعل وسائل التواصل الاجتماعي مع قتل النساء:**
  - الآراء والاتجاهات المعارضة لقتل النساء في المجال العام
  - تفاعل الحركة النسوية وتحديدا المبادرات النسوية
  - الآراء والاتجاهات المتعاطفة والمبررة لوقائع قتل النساء في المجال العام
  - تأثير النطاق الجغرافي للضحايا على ارتكاب جرائم قتل النساء
  - التدخلات القانونية لوقائع قتل النساء في المجال العام
  - تأثير حظر النشر في قضايا قتل الفتيات على اتجاهات الرأي العام

اتجاهات الرأي العام وتفاعل وسائل التواصل الاجتماعي مع قتل النساء في المجال العام

استيقظ الشارع المصري في 20 يونيو 2022، على جريمة مزلزلة؛ حيث تم قتل الفتاة نيرة أشرف، الطالبة بجامعة المنصورة على يد زميلها محمد عادل، نالت قضية نيرة وهي الضحية الأولي تفاعلا كبيرا، ويمكن القول بأنها أحدثت صدمة للمجتمع المصري بسبب ملابساتها، فهي فتاة نحرت في وضح النهار أمام الجامعة بسبب رفضها الارتباط العاطفي بالقاتل. انتشر فيديو القتل على الإنترنت ليصبح حديث السوشيال ميديا.

تسبب تفاعل الرأي العام مع جريمة قتل نيرة في إحالة المتهم للمحاكمة الجنائية العاجلة يوم الأربعاء 22 يونيو أي بعد 48 ساعة فقط من وقوع الجريمة.

بعد شهر من مقتل نيرة؛ جرت جريمة قتل سلمى بهجت في الشارع بمدخل أحد العقارات بمدينة الزقازيق بالشرقية، على يد زميلها إسلام محمد الذي طعنها 17 مرة بسكين أعده مسبقا لتنفيذ جريمته، وذلك يوم الثلاثاء 9 أغسطس 2022، والخميس 11 أغسطس قررت النيابة العامة إحالة المتهم للمحاكمة الجنائية العاجلة أي بعد 48 ساعة أيضا من ارتكاب الجريمة. بسبب الزخم الإعلامي الذي صاحب القضية.

ما بين نيرة وسلمى، استمر مسلسل قتل النساء بسبب رفض الزواج أو الاستمرار في العلاقة، على الرغم من سرعة المحاكمة وإصدار حكم الإعدام بحق القاتلين، ولكن يبدو أن التعاطف الذي ظهر مع الجناة ولا سيما محمد عادل فتح المجال لقتل المزيد من النساء بذات الطريقة.

وفي سبتمبر، 2023 قتلت نورهان حسين موظفة جامعة القاهرة على يد زميلها أحمد حسين، بعدة رصاصات داخل الحرم الجامعي على مرأى ومسمع من الجميع ثم فر القاتل هاربا، وتصدرت جامعة القاهرة موقع اكس بعد واقعة نورهان، حيث تساءل المغردون، كيف دخل الجاني الجامعة بالسلاح؟

ومع تكرار جرائم القتل، خفت الصوت شيئا فشيئا من قبل الإعلام تجاه جرائم قتل النساء والفتيات، ولم تنل قضية نورهان الاهتمام الكبير كقضية رأي عام مثل نيرة وسلمى، وكأن المجتمع اعتاد على هذه النوعية من الجرائم وهو مؤشر خطير من الضروري الانتباه له.

لقد جاء موقف الدولة ممثلا في القضاء في الحكم على تلك القضايا سريعا بهدف إحداث حالة من الردع مع قاتلي النساء، حيث تم الحكم بالإعدام على قاتلي نيرة وسلمى بعد محاكمات عاجلة. فيما قام قاتل نورهان – الضحية الثالثة- بالانتحار أثناء قيام قوات الأمن باستهدافه. فلماذا إذن تكررت جرائم قتل النساء لذات السبب؟ وهل كان التعاطف وتبرير القتل الذي صاحب قضية نيرة تحديدا، مشجعا للمجرمين على سلوك ذات النهج وتكرار الجرائم، وهل يعكس لوم الضحية صورة دونية للمرأة في المجتمع جعلها في نظر الكثيرين مستباحة؟ هذا ما سنرصده في السطور القادمة.

1-الآراء والاتجاهات المعارضة لقتل النساء في المجال العام وتفاعل الحركة النسوية والمبادرات:

جاءت اتجاهات الرأي العام على وسائل التواصل الاجتماعي، والتغطية الإعلامية لجرائم قتل الفتيات في البداية متعاطفة مع الضحايا إلى حد كبير، حتى أن البعض طالب بإعدام محمد عادل –قاتل نيرة– في ميدان عام، ليكون بذلك عبرة لغيره.

وضجت مواقع التواصل الاجتماعي بالحملات المتعاطفة مع نيرة التي تطالب بالقصاص من القاتل، نذكر منها التدوينات على فيس بوك، وانقسم التدوين على فيس بوك إلى قسمين، الأول يستخدم هاشتجات منتشرة مثل هاشتاج أوقفوا قتل النساء، وهو هاشتاج انتشر منذ أكثر من عامين لضحية من خارج مصر. أو أنه يطلق هاشتاجات جديدة مخصصة للحملة ذاتها. القسم الأول يدون بدون هاشتاج معين أو يستخدم هاشتاجات دائمة لتدويناته، مثل صفحة المحامية والحقوقية البارزة نهاد أبو القمصان التي تستخدم في الغالب هاشتاج حكايات نهاد للغالبية العظمى من المنشورات والفيديوهات الخاصة بها في مناصرتها لحقوق النساء في مصر وصفحة سيدات مصر التي تستخدم أما هاشتاج دائم أو تدون على هاشتجات منتشرة. وما سوف نركز عليه هنا هو التدوين المصحوب بهاشتاج معين لمتابعة هذا الهاشتاج خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات النسوية والمبادرات الشابة.

- هشتاجات #قتلن بعلم المجتمع، دم مستباح –بأي ذنب قتلن – الضحية الأخيرة، هاشتاجات تم إطلاقها من قبل مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة وتم استخدامها للتدوين عليها في حالات القتل الثلاث لكل من نيرة أشرف وسلمى بهجت ونورهان حسين، بجانب مشاركة هاشتاجات المؤسسات والمبادرات النسوية الأخرى.

- هاشتاج #أنا الضحية القادمة: تم إطلاقه من قبل مبادرة سوبر وومن النسوية، وتم التدوين عليه من قبل عدد من المؤسسات النسوية مثل مؤسسة المرأة الجديدة وذلك بعد مقتل نيرة أشرف.

- هشتاج #حماية النساء أولوية: وهو هاشتاج قديم لمؤسسة المرأة الجديدة يتحدث عن حماية النساء بشكل عام ولكن تم استخدامه أيضا في التدوين عن قتل كل من نيرة أشرف وسلمى بهجت ونورهان حسين.

- هشتاج #المرأة المصرية في خطر: وهو هاشتاج لم يتم التدوين عليه كثيرا وتم استخدامه كهاشتاج فرعى من قبل أحد المدونين على هاشتاج أنا الضحية القادمة.

- هشتاج #مش هتفلت: تم إطلاقه من قبل مجموعة من المبادرات والمؤسسات النسوية هم: (مؤسسة المرأة الجديدة – سند للدعم القانوني للنساء –سوبر وومن – مؤسسة قضايا المرأة المصرية) وتم إطلاقه بعد حملة التعاطف مع القاتل محمد عادل، والتي انتشرت من قبل عدد من الصفحات والحسابات على منصة فيس بوك تحديدا. وهدفت الحملة إلى المطالبة بالمحاكمة العادلة الناجزة التي لا تضيع حق نيرة وتردع حوادث قتل النساء.[2]

[2] سيدات مصر: https://www.facebook.com/share/GHxuvsxDjsFTAyre/?mibextid=Rn1XWN

- هشتاج #أوقفوا قتل النساء: وهو هاشتاج قديم استخدمته العديد من المؤسسات وخاصة صفحة "احكى" التي دونت عليه عند مقتل نورهان حسين بجانب هاشتاج احكى.

- هشتاج # ليست حوادث فردية: تم إطلاقه من قبل مبادرة سوبر وومن وقد اشتمل على مقال تحت ذات الهاشتاج عن قتل النساء.

- هشتاجات #ضحايا الغدر الذكوري، سلسلة قتل النساء، عداد قتل النساء، جرائم قتل النساء: وهي هاشتجات قديمة تم التدوين عليها مجددا.

- هاشتاج #قولوا أسمائهن: أطلقه الناشط نور خليل عبر صفحته على فيس بوك. للحديث عن أهمية ذكر أسماء الضحايا بعينها وليس أسماء عامة مثل ضحية المنصورة أو غيرها فكان لهن أسماء وشخصيات معلومة بأحلام ومستقبل تم قتله على يد رجال.

- هشتاج #أنا أيضا متضامنة: قامت مريم جمال بالكتابة والنشر عليه وهي شابة تعمل في المجال الفني خاصة المسرح وأرفقت أسفله لينك التوقيع الجماعي بعد مقتل نيرة أشرف .

- هشتاج #محدش يخاف: أطلقته منى أبو طالب وهي كاتبة وفنانة شابة. بجانب مشاركتها هاشتاج أنا الضحية القادمة ولينك التوقيع الجماعي.

وكان هناك توقيعات مشتركة بين المبادرات، ونذكر منها:

#بيان_مجموعات_للتوقيع، وجاء في جزء منه نصا:

- "فنحن ندعو النائب العام، للتدخل لوقف ما يحدث من تحريض ضد النساء والفتيات، نحن الضحايا القادمات في تلك المعركة، ولأن المحرض يعد شريكاً في الجريمة، ونتقدم ببلاغ جماعي على تلك الجرائم التي تحرض ضد النساء والفتيات في مصر، وإضافة إلى ما تم ذكره ورغبة منا في حماية أنفسنا من أن نكون الضحية القادمة نطالب بقانون موحد للعنف يحمي نساء مصر لا يحمي الجاني"

- عشان الضحية الجاية تعيش: وهو هاشتاج خاص بتوقيع جماعي أطلقته صفحة أتكلمى أو speak up

وشملت المطالبات النقاط التالية:

- مشروع لإنشاء وحدات عاجلة متخصصة فقط في جرائم الابتزاز والتشهير والتهديد، وتكون متاحة على مدار اليوم.

3- https://www.facebook.com/share/8nc7A6gEMgbkiRFf/?mibextid=Rn1XWN
https://www.facebook.com/share/dYuvfzFHo1fkbPcq/?mibextid=Rn1XWN

- تدخل سريع مباشر يحمي البنت من المجرم بمجرد الإبلاغ أو التواصل مع الجهات المختصة.
- السماح للبنات في أي سن بالإبلاغ عن الجريمة بدون شرط موافقة الأهل.
- تشديد الحماية للبيانات الشخصية للضحايا، ووضع لائحة تنفيذية لقانون حماية خصوصية بيانات المبلغات المقررة بالقانون.

كان هناك أيضا جهودا ملموسة للصحافة المستقلة، ومن أهم النقاط التي يمكن ملاحظتها ونحن نرصد الثلاث حالات، هو تأثير كل من الصحفيين والصحفيات والمؤثرين وخلفياتهم الثقافية، فالصحف القومية مع الأسف تناولت الجريمة بشكل لم يهتم بالخصوصية التي تحملها جرائم قتل النساء، بالعكس قام الكثير منهام بتناول أخبار عن حجاب نيرة وعن إثبات عذريتها.[3]

وذلك على عكس الصحف والمواقع المستقلة التي امتلكت هامش أكبر من الحرية والتحرر من الثقافة السائدة لتتحدث عن الأبوية وعن قتل النساء بوصفها ظاهرة تطال النساء وحدهن موجهة من الرجال لأغراض تتعلق بأجساد النساء والسيطرة على حريتهن وحياتهن والرغبة في امتلاكهن بغض النظر عن وجود موافقة منهن أو رفض.

بعنوان " قتل النساء في مصر.. حتى لا ندفن رؤوسنا في الرمال"، مقال كتبته الصحفية المستقلة مها الأسود للحديث عن ظاهرة قتل النساء في مصر باعتبارها جريمة قائمة على الهوية، وهنا هي النوع الاجتماعي. كما وصفتها بمحاولة لفهم الأسباب الحقيقية للظاهرة، واستشهدت بتجارب دول أمريكا اللاتينية في مواجهتها كظاهرة خاصة بالنساء.

كما كتب الصحفي عزت القمحاوي مقاله بعنوان: "قتلُ المحب وقتلُ السلطة: بين الذكورة المتباهية والمقهورة"، موضحا رأيه في الأسباب التي لا تجعل الإعدام أو الردع القانوني حلا كافيا لردع ظاهرة قتل النساء في مصر. [4]

وهما مقالان هامان لطرح المشكلة من منظور يتعامل مع حقيقتها دون خوف من اعتبارات أخرى لا تضع حق النساء في الحياة في قمة أولوياتها.

جدير بالذكر أن عددا من المؤسسات النسوية نجحت في إيصال أصواتها وأصوات النساء لإقرار قانون موحد للعنف، خاصة بعد مقتل سلمى بهجت وعلى رأسهم مؤسسة المرأة الجديدة، التي نجحت في العديد من التغطيات الصحفية مع كل من المنصة وبوابة الغد والوفد والعمال.

أما عن الهاشتجات التي تم انتشارها عبر منصة انستجرام، فنذكر منها:

---

[3] https://www.facebook.com/100025374910963/posts/pfbid08nQvZLQsiT91gHeRddiKRNF2mAboTW2FdLamJLTuRXXgzMhNgZvQV7kDExs2wuqBl/?mibextid=Rn1XWN
https://www.facebook.com/share/xs6togSWp3Q3xycH/?mibextid=Rn1XWN

https://www.facebook.com/share/SDzgKQuXhVFDu5Ua/?mibextid=Rn1XWN

[4] https://web.facebook.com/886332581405867/posts/5510114852360927/?mibextid=Rn1XWN

- هاشتاج #نيرة أشرف، وقد تخطى عدد الخمسة آلاف منشور على انستجرام، فضلا عن إنشاء صفحة عامة باسمها تدعى صدقة جارية على روح نيره أشرف.

- هشتاج #لا تجف شوارعنا من دماء النساء. والتطبيع مع الجريمة جريمة، عزاء النساء لا يتوقف – مش حالات فردية – وتم التدوين عليهم لأقل من 100 منشور على انستجرام وتميزت بهم مؤسسة تدوين لدراسات النوع الاجتماعي.

- هشتاج #قتلن لأنهن نساء: هاشتاج أطلقته مؤسسة تدوين لدراسات النوع الاجتماعي وتم التدوين عليه بشكل خاص في جريمة مقتل نورهان حسين وهو هاشتاج منتشر لأكثر من 100 منشور على انستجرام.

- هاشتاج #جرائم الرفض: الذي أطلقته خطيرة أيضا وتم التدوين عليه في مقتل نورهان حسين ولكنه حصد أقل من مئة منشور على انستجرام.

- هشتاج #أنا الضحية القادمة: تم إطلاقه على فيس بوك من قبل مبادرة سوبر ومن ولكنه انتشر أيضا على انستجرام وتمت مشاركته لأكثر من 500 منشور.

- هاشتاج #سلمى بهجت: انتشر ضمن الهاشتجات الأخرى وتم التدوين عليه لأقل من 100 منشور.

أما عن منشورات الشخصيات العامة والفنانين والمشاهير الذين تفاعلوا مع جرائم قتل النساء، فنذكر منهم:

- الفنانة شيرين رضا والتي قالت: "الله يرحمك يا نيرا ويحرق قلب كل واحد ذم فيكي بعد موتك".

- المذيع أحمد يونس: "قاتل نيرة أشرف سفاح مش ضحية"

- الممثلة أسما جمال: "مش مصدقة أن ممكن حد ينهى حياة بنت عشان رفضته وذلك كان تعقيبا على مقتل سلمى بهجت

أما المنشورات والمقالات على لينكدان؛ فقد أخذت طابع أكثر مهنية وبلغة مختلفة، فجميع المنشورات تقريبا تمت كتابتها باللغة الإنجليزية، وقام بكتابتها إما مؤسسي مؤسسات ومبادرات نسوية أو صحف إقليمية أو أعضاء هيئة تدريس في جامعات غير مصرية، تحت هاشتاج Femicide.،Nayeraashraf

- حيث رصد مقال صحفي في جريدة Middle east eye بعنوان موظفة في جامعة القاهرة يتم قتلها داخل الحرم الجامعي عن مقتل الضحية نورهان حسين[5].

[5]https://www.linkedin.com/feed/update/urn:li:activity:7113583116262203392?updateEntityUrn=urn%3Ali%3Afs_feedUpdate%3A%28V2%2Curn%3Ali%3Aactivity%3A7113583116262203392%29

- ومقال آخر لمؤسسة سوبر وومن للناشطة النسوية آية منير، والتي أدلت برأيها تحت عنوان "ارتفاع حالات قتل النساء يثير قلقا" وتحدثت فيه عن الدور الذي تلعبه الثقافة التي تكره النساء وتعاديهن بوصفهن كائنات تابعة للرجال وغياب الآليات الفعالة لحماية النساء كشريكين في جريمة قتل النساء.

- وكتبت آية بجيرمي الأكاديمية المقيمة في السويد مقال باللغة الفرنسية بعنوان "حكمان إعدام لقاتلي اثنين من النساء في مصر". وتم نشره في جريدة لبنانية تدعى "qawami".

- كما رصدت جريدة مهتمة بالشأن الأفريقي مقرها في نيروبي وتدعى "Afrinesiatv". مقتل نورهان حسين الموظفة في جامعة القاهرة وكتبت "جريمة قتل للنساء جديدة في أشهر بلد عربي".

أما على منصة اكس أو تويتر سابقا، فقد اختلفت التغريدات والمحتوى عن فيس بوك قليلا، من حيث تنوع الأفكار، فمن خلال رصدنا وجدنا أن عددا من التغريدات يعد هو صلب الحديث عن محركات الرأي العام ومسببات التعاطف لدى الأغلبية.

وأثارت الواقعة خوف العديد من الرجال أيضا، على سبيل المثال انتشرت تغريده لـ خالد الحوينى استنكر فيها حادثة قتل نيرة، قائلا إن القتل لا يُبرر على الإطلاق. وكان من الغريب أن عددا من متابعيه رأوا أن القتل في حالة نيرة أشرف كان له ما يبرره.

وكتب شاب يدعى كيرلوس او وزير القراءة أنه مش هيقدر يعيش مع ناس بتبرر القتل والذبح بالشكل دا وان السفر خارج مصر لابد أن يكون هدف له بعد التخرج.

وأخيرا نشرت الناشطة النسوية ورئيسة التحرير في شريكة ولكن، "حياة مرشاد "عن خطورة انتشار ظاهرة قتل النساء في العالم العربي قائلة: "البارحة نيرا أشرف كمئات النساء ذبحت في مصر واليوم تماني حرب في لبنان يتم تكسير عظامها واستئصال طحالها. أما المجتمع والقانون لازالوا يتفرجون. كم رخيصة دماء وعذابات النساء". وذلك تحت هاشتاج أوقفوا قتل النساء.

---

https://www.linkedin.com/feed/update/urn:li:activity:7109513927784284160?updateEntityUrn=urn%3Ali%3Afs_feedUpdate%3A%28V2%2Curn%3Ali%3Aactivity%3A7109513927784284160%29

https://www.linkedin.com/feed/update/urn:li:activity:7113417144284934144?updateEntityUrn=urn%3Ali%3Afs_feedUpdate%3A%28V2%2Curn%3Ali%3Aactivity%3A7113417144284934144%29

https://www.linkedin.com/posts/aya-moneer-2b1391a2_a-surge-in-femicide-cases-in-egypt-raises-activity-7115816846292922368-ajTT?utm_source=share&utm_medium=member_ios&fbclid=IwAR0MbM8zLjCBTAJ3au4BMT0YbPA99d5OVJoP5_78kIPmgA1NR4UQMdi5SJc_aem_AQoKmSAzpCQ0eebYq2MgQ9THwi41360Nd4n-xuzv0_gUVcRdwKzUuQU1QjZZ-Ds_FuU

2- نماذج من الآراء والاتجاهات المتعاطفة والمبررة لوقائع قتل النساء في المجال العام (رجال الدين – مؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي).

بعد موجة التعاطف الكبيرة التي صاحبت قضية نيرة في بدايتها وفي غضون أيام، ظهرت بعض الأصوات لتبرر القتل وتوجد الأعذار للقاتل، فترجع السبب إلى مظهر الضحية[6]، كما حدث في حالة نيرة فهي غير محجبة- جدير بالذكر أن سلمى ونيرة كانتا محجبتين، فماذا عنهما؟ - أو تشكك في سلوك الضحية، جاء ذلك مصاحبا للفيديوهات التي انتشرت لنيرة لتظهرها بمظهر الفتاة المتحررة، أو تجعل المجتمع هو السبب بسبب التنشئة الخاطئة، ومن بينها أصوات لرجال دين وإعلاميين ومؤثرين على وسائل التواصل، لتمهد بذلك الطريق لمزيد من جرائم قتل النساء.

بعض مضي أيام من مقتل نيرة والتفاعل الواسع مع القضية، ومع بدء محاكمة القاتل محمد عادل، ظهرت حالة من التعاطف مع القاتل على صفحات التواصل الاجتماعي، وبدأت حملات وصفها البعض بأنها ممنهجة، مطالبين أسرة المتوفاة بقبول الدية والعفو عن القاتل، وكذلك مطالبة محامين كبار بالدفاع عنه.

بدا مسار التعاطف مع الجناة- في حالة نيرة أشرف تحديدا- غريبا على المجتمع المصري، وظهر السجال على منصات التواصل الاجتماعي لصبح أكثر حدة ما بين متعاطف مع القاتل والقتيل.

فعلى مستوى رجال الدين، رصدنا رأي الدكتور مبروك عطية، الداعية المعروف والذي ظهر في فيديو معلقا على قضية نيرة بتصريحات أثارت جدلا واسعا، حيث تم اعتبارها تبريرا لقتل النساء بسبب عدم ارتدائهن الحجاب، حيث قال د. عطية :"سمعنا اللي بيقول حرية شخصية، سيبي المهفهف على الخدود يطير والبسي محزق هيصطادك، اللي ريقه بيجري ويقتلك، الكلمة دي لله، حياتك غالية عليكي اخرجي من بيتكم قفة لا متفصلة ولا بنطلون ولا شعر على الخدود، ليه هيشوفك اللي ريقه بيجري وممعهوش هيدبحك، يلا خليه يدبحك ، واقع. عرفتو بأه في بُعد آخر للحجاب، حافظي على روحك، خافي على عمرك ". [7]

جدير بالذكر أن د. مبروك عطية تراجع عن تصريحاته بعد الهجوم المجتمعي الذي تعرض له، وظهر في فيدو ثان على قناته الرسمية ليدافع عن نفسه حيث قال إنه لم يتعرض لحادث قتل نيرة ولم يذكر أنها لم تكن محجبة، مؤكدا أنها جريمة منكرة وأن عدم الحجاب ليس مبررا للقتل وإنما الحجاب وقاية ويقلل من نسبة الحوادث.

---

[6] وفقا لدراسة " غيوم في سماء مصر " الصادرة عن المركز المصري لحقوق المرأة، ثبت أن التحرش الجنسي بالنساء ليس نتاجا لما تلبسه المرأة ، حيث إن المحجبات هن الأكثر تعرضا للتحرش الجنسي بنسبة 31.9%،

[7] متاح على : https://www.youtube.com/watch?v=ORpy54tyazY

على مستوي رجال الدين أيضا كان للداعية "عبد الله رشدي" دورا منذ البداية في التحريض على العنف تجاه النساء من خلال كتاباته على السوشيال ميديا وعلى سبيل المثال: "ممكن يشوهك عادي ويحرمك من جمالك، ممكن يكتفك ويذلك ممكن يستعبدك، هو الأقوى وطبيعي سيفرتكك" تغريدة قديمة قبل جرائم الفتيات الثلاثة، لكنها ساهمت بلا شك في تكريس العنف ضد النساء.

فيما أبدت اليوتيوبر منى أبو شنب تعاطفا مع قاتل نيرة مبررة ذلك بأنه "غلبان" وتم التلاعب به، حيث قالت في مقابلة صحفية معها:" تعاطفي كأم مع شاب صغير فجأة بقى قاتل، وفي نفس الوقت سبب التعاطف من النا ، كنت وما زلت متعاطفة مع البنت ولكن لما سمعت محمد في المحكمة حسيت إن الواد دا غلبان وأنه اتحط في الموقف دا، محمد تم التلاعب به واتظلم واتبهدل ومضوه وصولات أمانة ".[8]

وهنا يظهر التأثر بالمظهر الرث للقاتل في المحاكمة وادعاءاته خلال جلسة محاكمته بأن الطالبة أوهمته بحبها واستغلت مشاعره، وما تناولته الأخبار من تصريحات عائلة محمد عادل بأن نيرة استغلته وأنه كان ينفق عليها.

وظهر الإعلامي أحمد رجب ليلقي الاتهامات على أهل نيرة وكأنهم السبب في مقتلها، حيث قال:" أم نيرة استعانت ببلطجية ضد محمد عادل وقبل كده استعانت بيهم ضد جوزها..بفكرك يا شروق.. ايه حكاية الشخصية ذو نفوذ اللى هددت محمد عادل".[9]

تم أيضا رصد بعض الآراء على المنصات (فيس بوك، اكس)، ففي الثامن والعشرين من يونيو 2022، قررت محكمة جنايات المنصورة إحالة أوراق محمد عادل قاتل نيرة أشرف إلى المفتي، تمهيدًا للحكم بإعدامه، وبعد يومين، تحديدًا في 30 يونيو، بدأت جروبات بالظهور على فيسبوك تدعم محمد عادل وتصفه بضحية التنمر والاستغلال. وظهرت صفحات حاولت جمع تبرعات لدفع دية للمتهم.

وفي الأول من يوليو 2022 ، ظهر على فيسبوك هاشتاج محمد عادل ضحية مش مجرم، مع مجموعة هاشتاجات أخرى تدعم القاتل، كما تصاعد دور وانتشار المجموعات التي أُنشئت يوم 30 يونيو، في اليوم نفسه دعا المحامي أحمد مهران إلى جمع 5 مليون جنيه، تقدّم ديّة لأهل نيّرة

ووفقا لموقع صحيح مصر، فإن العديد من الحسابات الأكثر تفاعلا على الهاشتاج أنشئت في يوليو 2022 وتنشط بشكل حصري لدعم محمد عادل [10]

ظهر ذات الهاشتاج والذي يعتبر الأكثر شهرة على منصة اكس من حيث عدد التفاعل وعدد التعليقات.

---

[8] متاح على: https://www.youtube.com/watch?v=Myl9kEk6m5w

[9] متاح على : https://web.facebook.com/watch/?v=1075248940070308

[10] https://rattibha.com/thread/1550140380267569152

كما ظهر هاشتاج محمد عادل الدية حق شرعي، ليقود المحامي مهران من خلاله حملة جمع التبرعات لدفع دية الطالبة المقتولة نيرة أشرف، من أجل إنقاذ القاتل محمد عادل .والذي قال عبر حسابه الشخصي بالفيس بوك: ''الدية حق شرعي ورخصة قانونية مش عيب ولا حرام، لكن العيب والحرام إننا نشارك في مقتل محمد عادل حي ونقف نتفرج''.[11]

وفي السادس من يوليو، نُشرت أغنية على يوتيوب لمغنٍ يُدعى بيج آدم، بعنوان "اعدموني ألف مرة"، تصف كلماتها محمد عادل بالضحية، وفي التعليقات نجد بيج آدم نفسه، يطلب الدعاء لنيرة أشرف، ويدعو إلى نشر الأغنية من أجلها!

وبعد تأييد حكم إعدام محمد عادل، أنشأ عدد من رواد الفيس بوك جروب يسمى بـ "حملة لإدخال محمد عادل الجنة".

وجروب آخر يحمل اسم : محاكمه عادله لمحمد عادل، حق محمد عادل لازم يرجع.

أما منصة اكس، فقد تفاعل المغردون مع هاشتاج محمد عادل ضحية مش مجرم بشكل كبير، حيث طالب العديد من الناشطين على المنصة وقف حكم الإعدام، ملقين اللوم على المجتمع وممارساته الخاطئة وليس على المتهم. ومن أمثلة ذلك تغريدة لشاب يدعى احمد عبد الله؛ يقول فيها: "هو ضحية عادات وتقاليد مجتمع يقف خلفها المعتقد الديني".

وفي تغريدات أخرى على ذات الهاشتاج ضحية مش مجرم:

"شخصية المرأة، الانتهازية والاستغلالية اللي بتلعب بالمشاعر. لما تكون محتاجة حاجة يبقي حبيبها لما تكون مش عايزاة تبعدك عنها، اللعب بالمشاعر زي اللعب بالنار لازم تحرق صوابعك. لو صدتة من البداية عمر الموضوع ما يوصل لكدة".

"ومن كلام القاضي نفسه المجتمع السبب إعلام وظلم لو سرق القوى تركتوه ولو سرق الضعيف أقمتم عليه الحد"

وغرد شاب يدعى صادق: "أنتم عارفين لو قلبنا اللعبة وكان محمد عادل ده خاربها ونيرة منتقبة كان زمان الناس بتلعن محمد عادل وتترحم على نيرة ولكن نيرة مش شبهنا ومحمد عادل شبهنا فأكيد هي اللي غلطانة".

وأكدت على كلامه فتاة ناشطة تدعى لميس: ماهو فعلا سلمى بهجت اتقتلت بعدها والى قتلها عشان يقال إنه ملحد وكان جسمه مليان وشوم محدش تعاطف معاه مع أنه ارتكب نفس الجريمة.

كما انتشرت تغريدة أخرى لفتاة تدعى فرح تقول فيها: "يتيم ويصرف على نفسه وشاطر في دراسته مش راسم تاتو وبيتصور بالكاس.

في حالة سلمى كان التعاطف مع القاتل ضعيفا، ربما كانت الأخبار المتداولة عن تعاطيه المخدرات والخمور سببا في ذلك، وإن كان قد طال الضحية أيضا إساءة وتشويه للسمعة، وذات الاتهامات التي وجهت لنيرة بانها استغلت الجاني ليساعدها في الدراسة.

[11] تراجع مهران لاحقًا عن حملته، ونشرَ بوست ادّعى فيه أنّ دعوته كانت بغرض إحداث صدمة لتوضيح أنّه لا يوجد في القانون المصري دفع ديّة في القتل العمد، ثم حذف البوست وكذلك بوست حملة جمع الدية، ونشر مقطع فيديو قال فيه: "الناس بتتسرع في التعامل مع الأفكار"

ووجد بعض المغردون في ذلك أيضا مبررا للقتل، على سبيل المثال، في رد على تغريدة باسم A_Hmed تحدث فيها عن المشترك بين نيرة اشرف وسلمى بهجت؛ جاءت الردود في التعليقات مثل حساب باسم: البرنس قاهر المعيز يقول: "طيب مسالتش نفسك ليه عن أسباب قتلهم ، ولا كل همك انهم بيحبوا الحياة ونفسهم يحققوا فيا نجاحات" .

تعليق آخر:" الاتنين استغلوا الشباب وحدة بجمالها طلبت فلوس ومذكرات وخلته التوتو والتانية استغلته في دراستها وجابت امتياز مع مرتبة الشرف وركنته على جنب واخر شي مبحبكش"

وجاءت أيضا بعض التعليقات على اليوتيوب ردا على حوار مع والد إسلام تتهمها أيضا بالاستغلال وانه كان ينفق عليها، تماما كما حدث في قضية سلمى.

علق حساب باسم user-pv3ob7cs2m: "وكمان الله يرحمها سلمي ذنبها أهلها اللي ماعرفوش يربوها استغلوا الولد"[12]

أما في جريمة قتل نورهان فقد خبا التفاعل كثيرا، واشتمل هاشتاج نورهان حسين على القليل من التعليقات، والقليل أيضا من التغطية الإعلامية.

[12] https://www.youtube.com/watch?si=kQ_YRDxnN2LaVk8P&v=-JEuFQmKR3U&feature=youtu.be

تأثير النطاق الجغرافي للضحايا على ارتكاب الجرائم قتل النساء

هناك تشابها كبيرا بين قضيتي نيرة ونورهان، فكلاهما طالبتين جامعيتين، في ذات العمر، من محافظات إقليمية، نيرة بنت محافظة الغربية وسلمى بنت محافظة الشرقية، وقتلا لرفضهما الارتباط العاطفي.

تثير الجريمتين تساؤلا هاما، تُعرف الأقاليم بانها أكثر محافظة من القاهرة. وعلى الرغم من ذلك تشير تقارير رصد العنف ضد النساء بأن العنف ينتشر في الأقاليم بكثرة لكنه مسكوت عنه، فما الذي جعل جرائم العنف تتطور وتأخذ تلك المظاهر البشعة وتطفو على السطح؟ وهل يعكس ذلك غياب ثقافة الرفض وتكريس النظرة الدونية للمرأة؟

أما نورهان بنت الجيزة، فتؤكد حالتها ما ذكرته تقارير سابقة عن تصدر محافظة الجيزة معدلات العنف ضد النساء، حيث أشار مرصد جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي، الصادر عن مؤسسة إدراك للتنمية والمساواة لعام 2021، إلى أن محافظة الجيزة وللعام الثاني على التوالي تتصدر معدلات العنف ضد النساء التي تم رصدها بمعدل 22.6%، ولفت التقرير النظر إلى ارتفاع وتيرة العنف في محافظات الدقهلية والقليوبية والشرقية.

فيما أشار تقرير المرصد لعام 2022 إلى تصدر محافظة القاهرة معدلات العنف ضد الفتيات والنساء في مصر ب 23 %وتراجعت محافظة الجيزة للمرتبة الثانية ب 20 %من إجمالي الجرائم المرصودة. وتتصدر محافظة الشرقية بنسبة 8 %من إجمالي الجرائم المرصودة محافظات وجه بحري، في حين تصدرت محافظة سوهاج بنسبة 4.4 % محافظات الوجه القبلي.[13]

[13] لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على التقرير من خلال: https://edraak-eg.org/wp-content/uploads/2023/10/marsad-2022.pdf

التدخلات القانونية لوقائع قتل النساء في المجال العام

نستعرض في هذا الجزء مسار التقاضي في واقعتي قتل (نيرة أشرف، سلمى بهجت)، مع الإشارة إلى أن قضية مقتل الموظفة نورهان حسين قد أغلقت بعثور قوات الأمن على قاتلها أحمد حسين منتحرًا، لكننا سنبحث أيضًا في تعامل قوات الشرطة مع البلاغات التي سبق وقدمتها حول ملاحقتها ومحاضر بعدم التعرض لها.

كما سبق الإشارة، فإنه بعد مقتل نيرة أشرف تم إلقاء القبض على مرتكب الجريمة (محمد عادل)، وإحالة النائب العام القضية إلى المحاكمة بعد 48 ساعة فقط من ارتكاب الجريمة، وصدر قرار المحكمة بالحكم بالإعدام وأيدته محكمة النقض، ليتم بعدها تنفيذ الحكم بالإعدام في يونيو 2023، في خلال عام من ذكرى مقتلها. وتزامنًا مع مرحلة المحاكمة، قضت الدائرة الأولى الجنائية بمحكمة المنصورة الاقتصادية بحق ممرضتين وشاب بالسجن ستة أشهر وغرامة 50 ألف جنيه لكلًا منهم و20 ألف جنيه لإيقاف التنفيذ، وذلك نظير تصوير جثمان الضحية نيرة أشرف بمستشفى المنصورة التخصصي وتسريب مقطع الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي.

بالنظر في تحركات الجهات القضائية في التعامل مع قضية نيرة أشرف، بل وتصعيد محكمة الجنايات التي نظرت قضية عادل، وذلك بمطالبة القاضي بتعديل القانون المنظم لعقوبة الإعدام بحيث يسمح ببث إجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام على الهواء مباشرة، يمكننا رصد سريعة استجابة السلطات القضائية المختصة مع قضية نيرة بل والمطالبة بنشر تنفيذ حكم الإعدام ليصبح محمد عادل – حسب منطق المحكمة– عبرة ورادع للمجتمع بأسره، إلا أنه بالرجوع إلى ما قبل واقعة القتل بشهرين كانت سبق وأخذت كافة المسالك القانونية والعرفية لحماية ابنتهما من ملاحقة الجاني وتهديده لها، حيث حررت أسرة نيرة أشرف محاضر بعدم التعرّض، وعقدت جلسات عرفية تقضي بإلزامه بعدم التعرّض لها، وبالرغم من ذلك لم نجد تحركًا حقيقيًا من قبل السلطات المنوط بها أمان وحماية الطالبة نيرة أشرف مما أدى إلى مقتلها في وضح النهار أمام مقر جامعتها. وبالرغم من اهتمام السلطات القضائية في التعامل مع قضية نيرة أشرف، وعدم تأثر المحكمة بخطابات الدفاع عن محمد عادل بل والتشكيك في صحة قواه العقلية، بل ومطالبتها بتصوير ونشر لحظة تنفيذ الحكم بالإعدام وهو ما يعد مخالفًا لمبادئ حقوق الإنسان بما فيه موقفنا من عقوبة الإعدام ذاتها، إلا أنه لا يمكن فصل كل هذه التحركات عن تفاعل الصحافة والرأي العام مع قضية نيرة أشرف، وهي محاولة لتجاوز تقصير الجهات الأمنية في حماية نيرة أشرف من مقتلها والتي سبق ولجأت لهم في محاضر رسمية، وأيضًا محاولة لاستيعاب الضغط المجتمعي بجانب الخطاب النسوي الذي يفرض مطالبًا جدية حول تدخلات تشريعية ومؤسساتية من منظور نوعي فعّالة من شأنها التصدي لوقائع

العنف التي تستهدف النساء لكونهن نساءً، حيث كان هناك سرعة في إجراءات المحاكمة سواء في مرحلة الجنايات أو النقض في قضية نيرة، وأشارت بعض الجهات إلى قصور في الإجراءات نظرًا للعجالة في إنهاء المحاكمة الموضوعية وكذلك تأييد محكمة النقض للحكم بالإعدام من خلال جلسة واحدة[14].

وبالنظر في واقعة مقتل سلمى بهجت، فإنه توجد كثير من التشابهات من حيث ملاحقة الضحية وتهديدها في سياقات مختلفة، بل والوصول إلى أسرتها وأفراد من عائلتها وأصدقاء ومعارف لها، ولكن لم تتخذ سلمى أية إجراءات قانونية بحقه، فكانت ما بين محاولة استيعابه خوفًا من تهديداته لها أو رفضها الصريح لرغبته في الارتباط بها والهروب من أية طريقة قد تجعله يصل إليها. وهذا يطرح علينا تساؤل أسباب عدم اللجوء إلى الجهات الأمنية، وذلك لأسباب متنوعة، جزء منها هو عدم الثقة في جدية التعاطي مع هذا النوع من البلاغات وذلك ما رأيناه سابقًا في قضية نيرة أشرف وما سنراه في واقعة نورهان حسين، أو بسبب كونها فتاة من الأقاليم، وبالتالي فإن اللجوء إلى أقسام أو مراكز الشرطة وتقديم بلاغات هو بمثابة وصم للفتاة وأسرتها نظرًا لكونها مجتمعات صغيرة ومحافظة، وبالتالي قد نرى الاكتفاء فقط بتدخل وحماية أسرتها في إعلان رفضهم، أو ما سبق ورأيناه من جلسات عرفية في قضية نيرة. فتميل المجتمعات الريفية والقبلية إلى تنحية سلطة الدولة المتمثلة في أجهزتها المختلفة، واللجوء إلى سلطة المجتمع في حل الخلافات والنزاعات بين أفراد المجتمع، على الرغم من أن عادة يكون النمط السائد للتعامل مع هذا النوع من الملاحقة والابتزاز والتهديد للنساء هو الصمت، وذلك ما رأيناه يتجلى في جرائم الابتزاز الإلكتروني تحديدًا حتى لو كانت الفتاة –بمعايير المجتمع– غير مدانة، فقد ينتهي بها الحال إلى قتل نفسها لمجرد ابتزازها بصور ملفقة.

وبالرغم من دفع محامي الجاني بالتشكيك في صحة قواه العقلية، إلا أن محكمة جنايات الزقازيق وبعد 4 جلسات فقط، واستنادًا إلى تقرير مستشفى الأمراض العقلية الذي نفى إصابة الجاني بأية مؤثرات من شأنها التشكيك في إرادته وإقدامه على قتل الضحية، فأصدرت الحكم بإحالة أوراق إسلام فتحي إلى المفتي والمطالبة بالإعدام شنقًا، وما زالت قيد النظر بخصوص الطعن أمام محكمة النقض، وبالتالي استغرقت إجراءات التقاضي –مقارنةً بالمسار الزمني لقضية نيرة أشرف– وقتًا في مسارها قبل وجود حكمًا نهائيًا باتًا في قضية قاتل سلمى بهجت، بالرغم من تشابه الواقعتين في اعتراف الجاني أمام السلطات القضائية بارتكاب الجريمة، ولا يمكننا فصل ذلك عن مستوى الزخم في تعامل الرأي العام مع القضيتين، حيث جاء الحكم بالإعدام من محكمة الجنايات –الدرجة الأولى– في قضية سلمى بهجت كمحاولة جديدة لاستيعاب الفجعة الثانية للمجتمع.

[14] قضية مقتل نيرة أشرف طالبة جامعة المنصورة، المفوضية المصرية للحقوق والحريات: https://rb.gy/hcdz71

أما فيما يتعلق بقضية نورهان حسين، والتي تم قتلها داخل مبنى جامعة القاهرة، حيث استطاع الجاني أن يتجاوز بوابات الجامعة الإلكترونية وأفراد الأمن بسلاحًا ناريًا وكان أداة الجريمة، فإن مؤسسات الدولة أنهت القضية بقتل الجاني لنفسه وعثور قوات الأمن على جثته. حيث لم نجد تصريحات أو بيانات رسمية تفيد بتحرك إداري داخل الجامعة بالتحقيق وصدور جزاءات في واقعة قتل موظفة لدي الجهاز الإداري بالجامعة من قبل موظف آخر لديها. بالإضافة إلى ذلك، تتشابه قضية نورهان مع قضية نيرة في وجود تحركات رسمية مسبقًا من قبل الضحايا بحق الجناة حيث قامت الأسرة بتحرير محضر، بل ما يزيد قضية نورهان تعقيدًا هو بلاغ نورهان بحق الجاني بسبب إضرامه النيران في سيارتها بجوار منزلها في الدقي وقضت المحكمة بحبسه 3 أشهر وتغريمه 100 ألف جنيه، وبعد قضائه العقوبة اكتفت الجامعة بنقله من كلية الآثار حيث كانت تعمل نورهان إلى قسم آخر في كلية الزراعة[15]. بينما استمر الجاني في ملاحقة الضحية وابتزازها وتزوير صور خاصة بها ونشرها على مواقع إباحية، حسبما أشار والدها[16].

تعد هذه القضايا أمثلة موجزة لمؤشرات خطيرة، حيث تقاعس الأجهزة الأمنية عن أداء دورها في ضمان السلم المجتمعي وحماية أمان أفراده، وذلك على خلفية أن قضايا العنف ضد النساء ليست بخطورة جرائم مثل القتل والسرقة وغيرها، والوصم المجتمعي خاصة في الأقاليم والمجتمعات المحافظة لجرائم العنف الجنسي بصوره المختلفة، وغياب الكوادر المؤهلة للتعامل مع ضحايا العنف الجنسي والحفاظ على سرية بيانات المبلغة، ووجود إشكاليات عدة في المنظومة التشريعية ومن ضمنها من له حق الإبلاغ ورفع الدعوى، ألا يقل عمر المبلغة وهو إحدى وعشرون سنة، الخطابات المجتمعية المحافظة التي قد تساهم في تبرير حوادث العنف ضد النساء، كل هذه المؤشرات وغيرها وصلت بنا إلى تصاعد جرائم العنف ضد النساء واستهدافهن، حتى وصلنا إلى جرائم ذات وحشية وتعذيب بأجساد النساء في وضح النهار أمام أعين الجميع، رغبة في إيصال رسائل عبر أجسادهن للمجتمع بأكمله في أن الهيمنة على أجساد وإرادة النساء هو حق أصيل يملكه الرجل والمجتمع. وهذا يفرض علينا بالتبعية تغيير جذري في منظومة وفلسفة التشريع في مصر، وتبني رؤية أن جرائم العنف ضد النساء هي جرائم تستهدف النساء لنوعهن، وبالتالي تحتاج إلى تدابير وإجراءات لها خصوصية عن مجرد نصوص تجريم في قانون العقوبات.

[15] تطورات جديدة في قضية مقتل "نورهان" موظفة جامعة القاهرة.. التفاصيل الكاملة، جريدة الفجر: https://www.elfagr.org/4776291

[16] جريدة المشهد: https://rb.gy/hq685h

خاتمة

يمكننا رصد استجابة مؤسسات الدولة وتقديم تدخلات رسمية مختلفة في تناول ملف العنف ضد النساء في مصر، بإصدار استراتيجيات وطنية كمواثيق وطنية رسمية من شأنها مناهضة العنف والتمييز ضد النساء، بجانب إصدار تعديلات في قانون العقوبات من شأنها تغليظ العقوبات بالحبس والغرامات المالية في جرائم العنف الجنسي، ولكنها استجابات تحمل في طياتها احتواء لضغط الرأي العام إزاء وقائع بارزة وفجة بحق النساء، وتفتقر لتبني مؤسسات الدولة فلسفة تشريعية مختلفة تحمل رؤية فعالة شاملة تتضمن استهداف النساء في مصر وفقًا لنوعهن وليست جرائم عنف في المطلق يتم تجريمها وفقًا لقانون العقوبات. وبالتالي، فإننا نؤكد على أهمية إصدار تشريع موحّد لمناهضة العنف ضد النساء، يتبنى أطروحات بديلة من شأنها إدماج وتحمل مسؤولية كافة مؤسسات الدولة وأطياف المجتمع في مناهضة العنف ضد النساء وتغيير ثقافة ووعي المجتمع في نظرته للنساء لكونهن في درجة أدنى من الرجال في مصر والخروج من قولبة وتنميط النساء وأدوارهن في المجتمع. كذلك، أهمية تفعيل دور الاستضافة الآمنة للنساء الناجيات من العنف وتوزيعها جغرافيًا بصورة عادلة ومتوازنة، بجانب تيسير الإجراءات والشروط الخاصة باستضافة النساء. بالإضافة إلى ذلك، أهمية وجود وحدات متخصصة من كوادر مؤهلة في الهيئات الشرطية والمؤسسات القضائية في مصر تضمن بيئة آمنة للنساء الناجيات في مرحلة الإبلاغ والتحقيق، وكذلك تضمن مسار تقاضي ناجزًا وعادلًا للنساء الناجيات من العنف وترأب من ضررهن، هذا بجانب حقهن وحق المجتمع بأسره في إصدار العقوبات تجاه الجناة، هذا من شأنه أن يعزز لمؤسسات الدولة المنوطة قيم الموضوعية وضمان عدم التأثر بتوجهات الرأي العام الداعمة أو المناهضة لحق النساء والإعلاء من قيمة القانون في مصر.